

Distr.: General
22 April 2019
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٦٤ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة

للاستفتاء في الصحراء الغربية

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ والميزانية المقترحة
للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٥٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨
٥١ ٤٢٤ ٧٠٠ دولار	نفقات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨
٥٧٥ ٣٠٠ دولار	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨
٥٢ ٣٥٠ ٨٠٠ دولار	الاعتمادات للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩
٥٢ ٣٥٠ ٨٠٠ دولار	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^أ
صفر دولار	النقص المتوقع في الإنفاق للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩
٥٦ ٣٦٩ ٤٠٠ دولار	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠
(٢٢ ٠٠٠) دولار	التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠
٥٦ ٣٤٧ ٤٠٠ دولار	المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠
(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.	



أولا - مقدمة

١ - اجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقريرها ذي الصلة (A/73/755).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٢ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٩/٧١، مبلغا إجماليا ٥٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ٤٩ ٨٦٨ ١٠٠ دولار) للإتفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليا ٥١ ٤٢٤ ٧٠٠ دولار (صافيه ٤٠ ١٨٣ ٤٠٠ دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل ٩٨,٩ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ ٥٧٥ ٣٠٠ دولار بالقيمة الإجمالية، ١,١ في المائة من الاعتمادات، وهو يعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (بمبلغ ١ ١٨٤ ٨٠٠ دولار، أي بنسبة ١٦,٢ في المائة) وتحت بند تكاليف الموظفين المدنيين (بمبلغ ٧٩١ ٦٠٠ دولار، أي بنسبة ٤,٢ في المائة)؛ و (ب) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (بمبلغ ٢ ٥٥١ ٧٠٠ دولار، أي بنسبة ٩,٩ في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/617).

٣ - ويشار في تقرير أداء الميزانية إلى أن مبلغا مجموعه ١ ٩٧٦ ٩٠٠ دولار نُقل خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (١ ١٨٥ ٢٠٠ دولار)، والمجموعة الثانية، الموظفون المدنيون (٧٩١ ٧٠٠ دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣). ويشار في التقرير كذلك إلى أن الزيادة في الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة تعزى أساسا إلى ارتفاع عدد المراقبين العسكريين المنتشرين بصفة دائمة في العيون عما هو مدرج في الميزانية وعدد المراقبين العسكريين الذين يقومون بزيارات إلى العيون من مواقع الأفرقة لأسباب تشغيلية مختلفة، وبالتالي يكونون مؤهلين لزيادة بدل الإقامة المقرر للبعثة، فضلا عن انخفاض متوسط معدل الشواغر الفعلي الذي بلغت نسبته ٦,٩ في المائة مقارنة بنسبة ١٠,٠ في المائة المطبقة في الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦). ويقابل الاحتياجات الإضافية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة انخفاض الاحتياجات تحت بند العمليات الجوية (٢ ٩٥٨ ساعة طيران فعلية مقارنة بالعدد المتوقع في الميزانية وهو ٣ ٧٤٣ ساعة) بسبب سوء الأحوال الجوية، وتعليق عقد توفير طائرتين ثابتتي الجناحين، وتأجيل نشر طائرة هليكوبتر ثالثة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥).

- ٤ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ في الفرع الرابع أدناه.
- ٥ - وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني).

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

- ٦ - بخصوص النفقات الحالية والمتوقعة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تبلغ النفقات ما إجماليه ٧٠٠ ٤٢٢ ٣٥ دولار، وأنه في نهاية الفترة المالية الحالية، سيصل مجموع النفقات المقدرة إلى ٨٠٠ ٣٥٠ ٥٢ دولار، ما سيمثل استخداما كاملا لاعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.
- ٧ - وُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في البعثة التي كانت، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كالتالي:

معدل الشواغر (النسبة المئوية)	الوظائف المشغولة	الوظائف المأذون بها/المعمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ^(أ)	فئة الموظفين
			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
٥,٥	٢٠٦	٢١٨	المراقبون العسكريون
٣,٧	٢٦	٢٧	أفراد الوحدات العسكرية
٩١,٧	١	١٢	أفراد شرطة الأمم المتحدة
			الموظفون المدنيون
			الوظائف
٦,١	٧٧	٨٢	الموظفون الدوليون
٢,٥	١٥٩	١٦٣	الموظفون الوطنيون ^(ب)
١٦,٧	١٥	١٨	متطوعو الأمم المتحدة
١٠٠	-	١٠	الأفراد المقدمون من الحكومات

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعمدة للموظفين المدنيين.

(ب) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

- ٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه قد جرت تسوية المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات والمقدمة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٣٩١ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، صُدِّق على المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وسُدِّدت تكاليفها حتى أيلول/سبتمبر

٢٠١٧، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٢٥٦ ٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ سُدد مبلغ قدره ٨٠ ٠٠٠ دولار لتسوية مطالبتين منذ إنشاء البعثة، ولا توجد أي مطالبات قيد التسوية.

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد وصل في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى ١ ٢٩٠ ٨٧٠ ٠٠٠ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه ١ ٢٣٤ ٢٩٥ ٠٠٠ دولار، وبقي رصيد غير مسدد قدره ٥٦ ٥٧٥ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة أن الحالة المتعلقة بالاشتراكات المقررة غير المسددة للبعثة قد تدهورت منذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على النحو المبين في الجدول أدناه.

الاشتراكات المقررة غير المدفوعة

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ديسمبر ٢٠١٤	ديسمبر ٢٠١٥	ديسمبر ٢٠١٦	ديسمبر ٢٠١٧	ديسمبر ٢٠١٨	ديسمبر ٢٠١٩
٤٠ ٩٩٨	٣٩ ٦١١	٤١ ٥٩١	٤٢ ٨٦٢	٤٤ ٨٣١	٤٨ ٧٧٨

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الموارد النقدية المتاحة للبعثة تبلغ في ١١ آذار/مارس ٢٠١٩ ما قدره ٧,١ ملايين دولار، بما يشمل قروضا بمبلغ ١١ مليون دولار من حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة. وهذه الموارد النقدية المتاحة للبعثة لا تكفي لتغطية احتياطي التشغيل لثلاثة أشهر وقدره ١٢,٩ مليون دولار (باستثناء المبالغ المخصصة لتسديد تكاليف البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). وأبلغت اللجنة بأن البعثة قد تأثرت في الماضي بفعل وضع نقدي سالب سببه التأخر في تلقي مدفوعات الأنصبة المقررة من الدول الأعضاء، الأمر الذي جعلها غير قادرة على الوفاء تماما بالتزاماتها. وكما ذكر أعلاه، فإن البعثة متأخرة في تسديد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات مقابل الخدمات التي قدمتها وحداتها في البعثة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ومقابل المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

١١ - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها إزاء استمرار تدهور الوضع النقدي للبعثة (انظر [A/72/789/Add.1/Rev.1](#)، الفقرة ١١). وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة حثت مرارا جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية ٣٠٣/٧١، الفقرة ٣).

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

١٢ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في قراره ٦٩٠ (١٩٩١). وأقر المجلس أحدث تمديد لولاية البعثة، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، في قراره ٢٤٤٠ (٢٠١٨).

١٣ - وترد معلومات عن افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ في الفقرات ٦ إلى ٢٠ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ (A/73/737). وكما ذكر، ستقوم البعثة في جملة أمور بما يلي: (أ) تحسين الأوضاع المعيشية والمنشآت الأمنية في تسعة من مواقع الأفرقة العسكرية، بما في ذلك استبدال المباني الجاهزة القديمة وتحسين صالة اللياقة البدنية ومرافق الرعاية الاجتماعية؛ و (ب) تشييد منصة معبّدة لطائرات هليكوبتر في أحد مواقع الأفرقة النائية في تيفاريتي؛ و (ج) التركيز على مشروعين من المشاريع البيئية ذات الأولوية العالية، هما: تركيب نظام هجين لتوليد الكهرباء يعمل بالطاقة الشمسية والديزل في موقع واحد من مواقع الأفرقة العسكرية، وذلك لتقليل الاعتماد على المولدات الكهربائية خلال ساعات النهار وبناء أحواض لاحتواء تسرب الوقود وانسكابه من أجل القضاء على تلوث التربة؛ و (د) تنفيذ المرحلة النهائية من عملية إعادة هيكلة شعبة دعم البعثة انسجاماً مع مواءمة هياكل دعم البعثة في البعثات الميدانية (انظر الفقرتين ١٥ و ١٦ أدناه). ويشار في التقرير كذلك إلى أنه نتيجة لاستعراض تصنيف مركز عمل البعثة من حيث المشقة الذي أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية في آب/أغسطس ٢٠١٧ والذي أخذ في الاعتبار كلا من العوامل الأمنية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية في منطقة عمليات البعثة (الصحراء الغربية وتندوف، الجزائر)، تم تغيير تصنيف مركز عمل البعثة من حيث المشقة من جيم إلى دال، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وإضافة إلى ذلك، يعتبر الخطر المحدق بمواقع البعثة عالياً ويظل الأمن مصدر قلق. بيد أنه من المتوقع أن تخفف تدابير التخفيف والوقاية الجارية مستوى الخطر من عال إلى متوسط وأن تتمكن البعثة من أن تنفذ بشكل أفضل الأنشطة الموكلة إليها.

١٤ - ويشار في التقرير أيضاً إلى أنه قد تم إجراء استعراض مستقل للبعثة خلال عام ٢٠١٨ في إطار الاستعراض الشامل الذي يجريه الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وكشف الاستعراض، في جملة أمور، أن هناك مجالاً كبيراً لإدخال تحسينات تقنية في قدرة البعثة على الاضطلاع بأنشطة الرصد والتخفيف من حدة النزاع. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التوصية الرئيسية للاستعراض المستقل للبعثة فيما يتعلق بتحقيق التحسن التقني المقترح هي أن تقوم البعثة بزيادة وتحسين استخدام الدوريات الجوية والحد من اعتمادها على الدوريات البرية. وقد بدأت البعثة بتخطيط وتنفيذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى زيادة استخدام التقنيات والتكنولوجيات الجديدة في تخطيط العمليات وتوجيهها ونشرت أيضاً طائرة هليكوبتر ثالثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ سعياً إلى تحسين نوعية وفعالية أنشطة الرصد (انظر A/73/737، الفقرة ١١).

إعادة هيكلة عنصر دعم البعثة

١٥ - يشار في وثيقة الميزانية إلى أن البعثة ستكمل إعادة الهيكلة التنظيمية لمهام عنصر دعم البعثة التابع لها، تمشياً مع مواءمة هياكل دعم البعثة في البعثات الميدانية. وتشمل إعادة الهيكلة المقترحة فصل عنصري ركيزة إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات لتصبح هناك ركيزتان جديدتان، هما ركيزة إدارة تقديم الخدمات وركيزة إدارة سلسلة الإمداد، وسيكون لكل منهما رئيس برتبة ف-٥. ويقترح أن يتم إنشاء الوظائف والمهام ذات الصلة المطلوبة لهيكل الدعم الجديد أو أن يتم نقلها أو إعادة ندبها من داخل ملاك الموظفين التكميلي للبعثة صوب كل من الركيزتين بما يعكس التسلسل الإداري الجديد (A/73/737، الفقرة ٢٠). ويقدم الأمين العام في وثيقة الميزانية موجزاً للتغيرات المقترحة إدخالها على المكاتب في عنصر الدعم (الشكل أدناه، الفقرة ٣٨)، وخريطة تنظيمية لشعبة دعم البعثة المعاد هيكلتها (المرفق الثاني - جيم)، وتفاصيل عن التغييرات المقترحة في الوظائف (ال فقرات ٣٩ إلى ٥٥). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ركيزتي إدارة تقديم الخدمات وإدارة سلسلة الإمداد ينبغي فصلهما لضمان فصل المهام في إطار الحفاظ على الضوابط الداخلية وتجنب التضارب في المصالح، فضلاً عن الرقابة والإدارة السليمتين.

١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام اقترح، في تقريره السابق، إعادة تنظيم عنصر دعم البعثة تمشياً مع مواءمة هياكل دعم البعثة في البعثات الميدانية، بحيث سيتلقى رئيس دعم البعثة الدعم من ركيزتين هما: '١' إدارة العمليات والموارد؛ و '٢' إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات (A/72/731، الفقرة ٣٠). وتشير اللجنة إلى أن عمليات متعددة لإعادة هيكلة عنصر الدعم تمت في عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة. وترى اللجنة أنه، بعد الانتهاء من عمليات إعادة الهيكلة الجارية، هناك حاجة إلى فترة استقرار وإلى تقييم لفعالية الهياكل التي أعيد تنظيمها. وتقدم اللجنة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام مزيداً من التعليقات على هذه المسألة (A/73/755).

باء - الاحتياجات من الموارد

١٧ - تبلغ الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ ما إجماليه ٤٠٠ ٣٦٩ ٥٦ دولار (صافيه ٨٠٠ ٩٨٥ ٥٣ دولار)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٠١٨ ٦٠٠ دولار ونسبتها ٧,٧ في المائة، بالقيمة الإجمالية، مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وقدره ٨٠٠ ٣٥٠ ٥٢ دولار. ويعكس الاقتراح الزيادات المقترحة تحت بندي الموظفين المدنيين (١ ١١١ ٧٠٠ دولار أو ٥,٦ في المائة) والتكاليف التشغيلية (٣ ٠٥٧ ٥٠٠ دولار أو ١٢,٢ في المائة) والتي يقابلها جزئياً نقصان تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (١٥٠ ٦٠٠ دولار أو ٢,٠ في المائة). وترد في الفرعين الثاني والثالث من وثيقة الميزانية (A/73/737) معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق. وتعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى: انخفاض معدلات الشغور للموظفين المدنيين؛ وتكبد تكاليف تشغيل طائرة هليكوبتر ثالثة لمدة ١٢ شهراً، مقابل فترة الستة أشهر المنصوص عليها في ميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وارتفاع تكاليف وقود الطائرات؛ وتحسين مرافق الإيواء؛ وتعزيز المنشآت الأمنية؛ وتمويل المبادرات البيعية؛ واستبدال ست مركبات خفيفة للركاب؛ وارتفاع الاحتياجات المتعلقة بصيانة معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الدعم. وإجمالي الزيادة في الاحتياجات هذا يقابله جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمراقبين

العسكريين بسبب ارتفاع معدلات الشغور.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المأذون بها للفترة	
	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ الفرق	٢٠١٩/٢٠١٨ ^(أ)
المراقبون العسكريون	٢١٨	٢١٨
أفراد الوحدات العسكرية	٢٧	٢٧
شرطة الأمم المتحدة	١٢	١٢

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

١٨ - وتبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٤٠٠ ٣١١ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٦٠٠ ١٥٠ دولار أو ٢,٠ في المائة عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨. وكما هو مشار إليه في الفقرة ٦٩ من وثيقة الميزانية (A/73/737)، يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تطبيق متوسط أعلى لمعدل الشواغر يبلغ ١٥,٠ في المائة مقارنة بالمعدل البالغ ٨,٠ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨. وهذا الانخفاض في الاحتياجات تقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات المتعلقة ببدلات الإقامة المقررة للبعثة نتيجة الزيادة المتوقعة في عدد المراقبين العسكريين المنتشرين بصفة دائمة في العيون و/أو الذين يزورونها من سائر مواقع الأفرقة.

١٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة	
	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ الفرق	٢٠١٩/٢٠١٨
الوظائف		
الموظفون الدوليون	٨٢	٨٢
الموظفون الوطنيون ^(أ)	١٦٣	١٦٣
متطوعو الأمم المتحدة	١٨	١٨
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٠	١٠
المجموع	٢٧٣	٢٧٣

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

٢٠ - وتبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٥٠٠ ٨٩١ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٠٠ ١١١ دولار، أو بنسبة ٥,٦ في المائة، عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨. ويشار في وثيقة الميزانية إلى أن الزيادة تعكس ارتفاعا في الاحتياجات تحت البنود التالية: (أ) بند الموظفين الدوليين (٦٧١ ٠٠٠ دولار أو ٤,٩ في المائة)،

حيث تعزى الزيادة إلى تطبيق معدل شغور أدنى قدره ٧,٠ في المائة مقارنة بمعدل ١٠,٠ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، إضافة إلى تغيير تصنيف مركز عمل البعثة من جيم إلى دال؛ و (ب) بند الموظفين الوطنيين (٤٠٠ ٣٩٢ دولار أو ٧,٢ في المائة)، حيث تعزى الزيادة أساساً إلى تطبيق معدل شغور أدنى يبلغ ٢,٠ في المائة مقارنة بالمعدل البالغ ٦,٠ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وإلى ارتفاع متوسط رتب الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة، نتيجة لعملية الاستعراض الداخلية لتصنيف الوظائف في البعثة (انظر الفقرة ٣٠ أدناه)؛ و (ج) بند المساعدة المؤقتة العامة (٥٩ ٩٠٠ دولار)، حيث تعزى الزيادة أساساً إلى الاعتماد المخصص لحصة البعثة من المساعدة المؤقتة العامة المتعلقة بأنشطة الدعم للتوسعة ٢ لنظام أوموجا وغيرها من المبادرات الشاملة (انظر A/73/737، الفقرات ٧٠ إلى ٧٢). والزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئياً انخفاض في الاحتياجات تحت بند متطوعي الأمم المتحدة (١١ ٦٠٠ دولار أو ٢,١ في المائة).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

٢١ - يُقترح ما مجموعه ٢٧٣ من الوظائف الثابتة والمؤقتة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ويشمل هذا العدد ٨٢ وظيفة دولية، و ١٦٣ وظيفة لموظفين وطنيين، و ١٨ وظيفة لمتطوعين من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٠ وظائف لأفراد مقدمين من الحكومات. وتعكس المقترحات المتعلقة بالمالك الوظيفي للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ إنشاء ٣ وظائف، وإلغاء ٣ وظائف، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة، وإعادة ندم ٨ وظائف، ونقل ١٤ وظيفة. وسيظل مجموع عدد الوظائف الثابتة والمؤقتة دور تغيير.

إنشاء الوظائف

٢٢ - يُقترح إنشاء ما مجموعه ثلاث وظائف، على النحو التالي:

(أ) وظيفة لرئيس إدارة سلسلة الإمداد (ف-٥)، ويقترح إنشاؤها في مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد ليتولى شغلها الإشراف على وحدة إدارة المشتريات (بما في ذلك وحدة إدارة العقود المدججة فيها)، وقسم المشتريات، ووحدة التخزين المركزي، ووحدة مراقبة الحركة، وقسم إدارة أداء سلسلة الإمداد (قسم إدارة الممتلكات سابقاً) (A/73/737، الفقرة ٥٠). وطلبت اللجنة الاستشارية تقديم تعليقات أخرى لاقتراح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٥ بالنظر إلى أن ركيزة إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات المندمجة الحالية يرأسها رئيس برتبة ف-٥، وأن الوظائف والمهام الحالية ستوزع في إطار الركيزتين المنفصلتين الجديديتين المقترحتين. وأبلغت اللجنة بأن رئيسي ركيزتي إدارة تقديم الخدمات وإدارة سلسلة الإمداد سيوفران القيادة والإشراف والتوجيه إلى ٨٧ و ٤٠ مرؤوساً على التوالي، بمن فيهم رؤساء الأقسام ورؤساء الوحدات. ويلزم أن يكون لكل من ركيزتي إدارة تقديم الخدمات وإدارة سلسلة الإمداد رئيس برتبة ف-٥ لضمان استدامة القيادة بمستوى ملائم في إطار دعم البعثة، وتعزيز الجهود المتعلقة بالخدمات اللوجستية وتقديم الخدمات وإعادة تحديد أولوياتها؛

(ب) وظيفة لموظف إداري (ف-٣)، ويقترح إنشاؤها في مكتب رئيس دعم البعثة ليتولى شغلها الإشراف على مراجعة الحسابات ومجالس التحقيق وإدارة المخاطر، إضافة إلى المهام التنفيذية المنوطة بالمكتب الأمامي لرئيس دعم البعثة. وفي التقرير، يقترح الأمين العام أن يتم في الوقت نفسه إلغاء وظيفة لموظف إداري (فئة الخدمة الميدانية) (انظر الفقرة ٢٣ (ب) أدناه)، مشيراً إلى أن عملية إعادة

التصنيف (المتتملة في إلغاء وإنشاء وظيفة) تقترح نظرا للطابع الاستراتيجي لمهام الوظيفة (A/73/737، الفقرة ٤٠)؛

(ج) وظيفة لموظف لإدارة الممتلكات (ف-٣)، ويقترح إنشاؤها في قسم إدارة أداء سلسلة الإمداد، الذي يتولى المسؤولية عن كفاءة الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وعن السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الممتلكات، وكذلك عن الرقابة والتنفيذ لتفويض السلطة في مجال إدارة الممتلكات. وفي التقرير، يقترح الأمين العام أن يتم في الوقت نفسه إلغاء وظيفة لموظف لإدارة الممتلكات (من فئة الخدمة الميدانية) (انظر الفقرة ٢٣ (ج) أدناه)، مشيرا إلى أن عملية إعادة التصنيف (المتتملة في إلغاء وإنشاء وظيفة) تقترح نظرا للطابع الاستراتيجي لمهام الوظيفة ولأشكال المسؤولية والمساءلة الإضافية المنوطة بها (A/73/737، الفقرة ٥٥).

إلغاء الوظائف

٢٣ - يقترح إلغاء ما مجموعه ثلاث وظائف، على النحو التالي:

(أ) إلغاء وظيفة واحدة لموظف مشتريات (ف-٣) في قسم المشتريات، مع إعادة توزيع أعباء العمل بحيث يستوعب موظف المشتريات (ف-٤) جزءا منها، ويستوعب الباقي من خلال وحدة إدارة المشتريات في إطار ركيزة إدارة سلسلة الإمداد، التي ستؤدي بعض المهام التي كان موظف المشتريات (ف-٣) يؤديها، مثل استعراض طلبات الشراء وسلال المشتريات (المرجع نفسه، الفقرة ٥١)؛

(ب) إلغاء وظيفة واحدة لموظف إداري (فئة الخدمة الميدانية) في مكتب رئيس دعم البعثة (A/73/737، الفقرة ٤٠؛ انظر أيضا الفقرة ٢٢ (ب) أعلاه)؛

(ج) إلغاء وظيفة واحدة لموظف لإدارة الممتلكات (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم إدارة الممتلكات الحالي (A/73/737، الفقرة ٥٥؛ انظر أيضا الفقرة ٢٢ (ج) أعلاه).

إعادة التصنيف

٢٤ - إعادة تصنيف وظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة الممتلكات (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) لتصبح وظيفة مساعد لشؤون اللوجستيات في مركز دعم البعثة. ويشار في وثيقة الميزانية إلى أن المركز يسعى إلى تقديم الدعم اللوجستي للأولويات التشغيلية في الوقت المناسب وعلى نحو يتسم بالتنسيق والكفاءة لفائدة جميع عناصر البعثة. وسيؤكد المركز أيضا من تخصيص موارد الميزانية والموارد البشرية على النحو السليم للعمليات والأنشطة المقررة، ويدير وحدة المعدات المملوكة للوحدات (A/73/737، الفقرة ٤٤).

النقل وإعادة الانتداب

٢٥ - عند طلب المزيد من التوضيحات بشأن اقتراح إعادة نذب وظيفة واحدة لمساعد إداري (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) من قسم التكنولوجيا الميدانية إلى مكتب قائد القوة، لتصبح وظيفة مساعد ترميز (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) (المرجع نفسه، الفقرة ٤٣)، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة ليس لديها طبيب مدني، وبأن المسؤول الطبي للقوة يقدم خدماته للأفراد العسكريين والمدنيين على حد سواء. وقد حدد استعراض ميداني أجرته شعبة الخدمات الطبية بمقر الأمم المتحدة أنه، بالنظر إلى تناوب المسؤولين الطبيين للقوة باستمرار، يلزم توفير مساعد ترميز مدني تتوافر لديه المهارات

اللغوية والمؤهلات الطبية المطلوبة، في مكتب قائد القوة لمساعدة المسؤول الطبي للقوة على كفاءة الاستمرارية وتوفير الخدمات الإدارية من قبيل حفظ السجلات وتجهيز الإجازات المرضية للموظفين المدنيين بالبعثة وتنسيق عمليات الإجلاء الطبي (انظر أيضا الفقرة ٤٦ أدناه).

٢٦ - وفيما يتعلق بالوظيفتين اللتين أعيرتا في السابق إلى مكتب الاتصال في تندوف (انظر A/73/737، الفقرة ٢٥)، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن وظيفة موظف الشؤون السياسية (ف-٣) معارة من قسم الشؤون السياسية منذ ١١ أيار/مايو ٢٠١٧ ووظيفة المساعد المعني بالأمن الميداني (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) معارة من قسم الأمن منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

معدلات الشغور والوظائف الشاغرة

٢٧ - يقدم الجدول أدناه موجزا لمعدلات الشغور بالنسبة للموظفين المدنيين، بما يشمل العناصر التالية: (أ) بالنسبة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، متوسط معدل الشغور المدرج في الميزانية ومتوسط المعدل الفعلي؛ و (ب) بالنسبة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، المعدل المدرج في الميزانية، ومتوسط المعدل الفعلي لفترة السبعة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، والمعدل الفعلي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ و (ج) عامل الشغور المطبق في تقدير الاحتياجات للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدلات الشغور المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ هي: (أ) بالنسبة للموظفين الدوليين، دون متوسط المعدل الفعلي، لكن أعلى من المعدل الفعلي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ و (ب) بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، أعلى من متوسط المعدل الفعلي، لكن دون المعدل الفعلي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ و (ج) بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، دون متوسط المعدل الفعلي، لكن أعلى من المعدل الفعلي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ و (د) بالنسبة للأفراد المقدمين من الحكومات، دون متوسط المعدل الفعلي والمعدل الفعلي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

معدلات الشغور

(بالنسبة المئوية)

	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٧/٢٠١٨			
	متوسط معدل الشغور الفعلي معدل الشغور من ١ تموز/يوليه الفعلي حتى ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩			المعدل المدرج في الميزانية	المعدل المدرج في الميزانية	
	معدل الشغور المقترح	٢٠١٩	يناير ٢٠١٩	المعدل الفعلي		
موظفون دوليون	٧,٠	٦,١	٧,٣	١٠,٠	١٢,٠	١٥,٠
الموظفون الفنيون الوطنيون	-	-	-	-	٥٠,٠	-
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٢,٠	٢,٥	١,٩	٦,٠	٥,٥	٤,٠
متطوعو الأمم المتحدة	٢٠,٠	١٦,٧	٢٢,٢	٢٠,٠	١٦,٧	٤٠,٠
الأفراد المقدمون من الحكومات	٩٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٠,٠	١٠٠,٠	٩٠,٠

٢٨ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مجموع الوظائف الشاغرة حتى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بلغ تسع وظائف، منها ست وظائف دولية (٢ ف-٥، ١ ف-٣، ٣ خدمة ميدانية) وثلاث وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة. ولم تظل أي من الوظائف شاغرة لأكثر من سنتين.

٢٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى طلب الجمعية العامة الذي يرد باستمرار في قراراتها بشأن ميزانيات عمليات حفظ السلام بأن يكفل الأمين العام شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (A/71/836، الفقرة ١٠٨). وتكرر اللجنة الإعراب عن رأيها في هذا الصدد ومفاده أن معدلات الشغور المدرجة في الميزانيات ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشغور الفعلية. وفي الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترحة إدراجها في الميزانية مختلفة عن المعدلات الفعلية في وقت إعداد الميزانية، ينبغي أن يُقدّم في وثائق الميزانية ذات الصلة تبرير واضح للمعدلات المستخدمة (A/70/742، الفقرة ٤٥).

الاستعراض الداخلي لتصنيف الوظائف

٣٠ - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه استنادا إلى التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الداخلي لتصنيف الوظائف الذي أجرته البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أعيد تصنيف ثماني وظائف من فئة الخدمة الميدانية وتوسع وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، فقد رُفعت جميع الوظائف المعاد تصنيفها إلى رتب أعلى، وتمثلت الآثار المالية المترتبة على إعادة تصنيف هذه الوظائف في زيادة سنوية قدرها ٨٨٣ ٨٥ دولارا في الاحتياجات المتعلقة بالمرتببات (انظر A/73/617، الفقرة ٤٠؛ و A/73/737، الفقرة ٧١؛ وانظر أيضا الفقرة ٢٠ أعلاه).

٣١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص الموظفين المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

مخصصات الفترة	المبلغ المقترح للفترة	الفرق
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	
٢٥ ١٠٩ ٠٠٠	٢٨ ١٦٦ ٥٠٠	٣ ٠٥٧ ٥٠٠
التكاليف التشغيلية		

٣٢ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٢٨ ١٦٦ ٥٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٣ ٠٥٧ ٥٠٠ دولار، أي بنسبة ١٢,٢ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويقترح الأمين العام في تقريره زيادات في إطار معظم فئات الإنفاق، بما يشمل البنود التالية: العمليات الجوية (٢٠١٥ ٨٠٠ دولار، أو ١٧,٨ في المائة)؛ والمرافق والهياكل الأساسية (٤٥٦ ٦٠٠ دولار، أو ١١,٠ في المائة)؛ والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٩٤ ٦٠٠ دولار، أو ١٢,٣ في المائة)؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٤٥ ٩٠٠ دولار، أو ٤,٩ في المائة)؛ والنقل البري (٤٥ ٤٠٠ دولار، أو ٣ في المائة). ويقابل هذه الزيادات جزئيا انخفاض طفيف في الاحتياجات في إطار بند الخبراء الاستشاريين (٨٠٠ دولار، أو ٢,٣ في المائة).

السفر في مهام رسمية

٣٣ - تبلغ الموارد المقترحة تخصيصها للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ٣٠٠ ٥٣٨ دولار، أي دون تغيير عن المستوى السابق. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نسبة الامتثال لسياسة الشراء المسبق للتذاكر لم تتعد ١٥,٢ في المائة من السفر في مهام رسمية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أعربت في عدد من المناسبات عن قلقها إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه المتمثل في سياسة الشراء المسبق. وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة بذل جهود أقوى، لا سيما في المجالات التي يمكن فيها تنظيم السفر بصورة أفضل (انظر أيضا A/73/779، الفقرة ١٦).

العمليات الجوية

٣٤ - تصل الموارد المقترحة للعمليات الجوية إلى ٤٠٠ ٣٢٧ ١٣ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨٠٠ ٢٠١٥ دولار أو بنسبة ١٧,٨ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتوضح وثيقة الميزانية أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساساً إلى زيادة تكاليف الأسطول المضمونة فيما يتعلق باستئجار وتشغيل الأسطول الجوي للبعثة، بالاقتران مع الزيادة في الاعتماد المخصص لاستئجار طائرة هليكوبتر متوسطة الحجم للأغراض العامة لمدة ١٢ شهراً، مقارنة بفترة الستة أشهر المنصوص عليها في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، فضلاً عن الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بالوقود الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود والشراء المقرر لكمية إضافية من الوقود لتشكيل مخزون احتياطي للطوارئ من وقود الطائرات النفاثة من طراز A1 (انظر A/73/737، الفقرة ٧٥). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المخزون الاحتياطي من وقود الطائرات النفاثة من طراز A1 يلزم للتخفيف من حدة المخاطر العالية المتصلة بانقطاع إمدادات الوقود، ولتوفير مخصصات لحالات الطوارئ أو الأحداث غير المتوقعة، التي قد تشمل، على سبيل المثال: (أ) التأخر في إيصال شحنات الوقود بسبب سوء الأحوال الجوية أو انسداد الطرق أو الفيضانات؛ أو (ب) فرض البلد أو الإقليم المضيف حظراً على توريد الوقود؛ أو (ج) وجود خلل في البنية التحتية للنقل؛ أو (د) إضراب العاملين في مرافق التخزين عن العمل؛ أو (هـ) إغلاق الحدود، مما يجول دون إمكانية إعادة التزود بالوقود. واللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا البند، مزيداً من المعلومات عن الأساس المنطقي لهذا المخزون الاحتياطي وكيفية حساب مستواه المتوقع.

المرافق والهياكل الأساسية

٣٥ - تبلغ الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية ٨٠٠ ٦١٢ ٤ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٤٥٦ دولار، أي بنسبة ١١ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتوضح وثيقة الميزانية أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) استبدال ستة مولدات كهربائية تجاوزت عمرها الاقتصادي النافع؛ و (ب) استبدال محطة لتنقية المياه ومحطة لمعالجة مياه الصرف الصحي؛ و (ج) زيادة اقتناء معدات السلامة والأمن؛ و (د) مشاريع البناء غير المتكررة الرامية إلى تحسين أماكن الإقامة والجدران المحيطة ومرافق الاستحمام والاعتسال في تسعة من مواقع الأفرقة العسكرية، وإنشاء منصة طائرات هليكوبتر معبدة في موقع ناء للأفرقة، وتركيب أحواض احتواء تسربات وانسكابات الوقود، وتركيب نظام هجين لتوليد الكهرباء باستخدام الديزل والطاقة الشمسية (المرجع نفسه، الفقرة ٧٣).

٣٦ - وفيما يتعلق بإنشاء منصة طائرات هليكوبتر معبدة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة شهدت بعض الصعوبات في تحديد البائعين فيما مضى بسبب ضعف البنية التحتية وتشتت السكان في المنطقة الواقعة شرق الجدار الرملي. وأوضحت البعثة أنها ستواصل جهودها من خلال الشروع في تسجيل البائعين وتنظيم مؤتمرات أعمال، فضلا عن نشر إعلانات لطلب التعبير عن الاهتمام في وسائل الإعلام المحلية، إلى جانب التماس التوجيه والخبرة الفنية من مقر الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

النقل البري

٣٧ - تبلغ الموارد المقترحة للنقل البري ٢٠٠ ٥٨٣ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٤٥ ٤٠٠ دولار، أي بنسبة ٣,٠ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وفيما يتعلق بالمركبات التي تم تلقيها من عمليات حفظ السلام المنتهية، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن البعثة تلقت خلال فترة الأداء ٩٢ مركبة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومركبتين من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأبلغت اللجنة كذلك بأن البعثة تمكنت، بفضل حصولها على مركبات ركاب خفيفة صالحة للخدمة من الفئة ١ (قابلة للتشغيل بالكامل) من البعثات المنتهية، من التقليل إلى أدنى حد ممكن من احتياجاتها المتعلقة باقتناء مركبات جديدة ومن إنهاء عمليات الاستبدال المتأخرة.

٣٨ - ويشار في وثيقة الميزانية إلى أن البعثة تخطط لاقتناء ست مركبات ركاب خفيفة لكي تحل محل مركبات مواقع الأفرقة التي تجاوزت عمرها النافع (المرجع نفسه، الفقرة ١٨). وعند الاستفسار عما إذا كانت الاحتياجات من الموارد المقترحة لاقتناء المركبات الجديدة والوقود ستتخفف بعد نشر طائرة هليكوبتر ثالثة لمدة ١٢ شهرا كاملة وما يصاحب ذلك من انخفاض في الدوريات البرية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مدة الدوريات البرية ستتقلص بينما يتوقع أن يزيد عدد الدوريات البرية القصيرة ومحددة الأهداف، وبأن العدد الإجمالي للدوريات البرية سيظل متسقا مع الفترات السابقة.

٣٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن البعثة تتوقع، نتيجة لإعادة تشكيل الدوريات البرية للمراقبين العسكريين، انخفاض قدره ٢٥ ٠٠٠ لتر (١٥ في المائة) في استهلاك الوقود فيما يتعلق بالدوريات البرية المسيرة انطلاقا من مواقع الأفرقة، أي من ١٧١ ٠٠٠ لتر في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ١٤٦ ٠٠٠ لتر في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. غير أن المحصصات المقترحة لذيول المركبات ستزيد في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ نظرا لإدراج ٦٠ ٠٠٠ لتر من وقود الديدل للحفاظ على مخزون احتياطي من الوقود للحالات الطارئة لمدة ٩٠ يوما في خمسة مواقع للأفرقة شرق الجدار الرملي. وفي ضوء تقليص المدة المقررة للدوريات البرية، مع مراعاة ارتفاع مستوى المخزون الاحتياطي المقترح من الوقود، توصي اللجنة بخفض الاحتياجات من البنزين والزيوت ومواد التشحيم المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، في إطار بند النقل البري، بمقدار ٢١ ٩٧٥ دولارا (٥ في المائة)، من ٤٣٩ ٥٠٠ دولار إلى ٤١٧ ٥٢٥ دولارا.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤٠ - يقترح الأمين العام تخصيص موارد دوغما تغيير عن المستوى السابق، يبلغ قدرها ٢٠٠ ٢٦٥ دولار، من أجل خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. وترد تفاصيل الأنشطة المقررة في الفقرات ٦٥ إلى ٦٧ من وثيقة الميزانية.

٤١ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة أنشئ في عام ٢٠٠٨ للاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام شرق الجدار الرملي دعماً لولاية البعثة. وخلال الفترتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠، استُخدمت الموارد المعتمدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لإجراء مسح تقييمي شرق الجدار الرملي، مع الشروع في أنشطة إزالة الألغام اعتباراً من الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. ومنذ إنشاء برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، أُعلن عن انتهاء الأنشطة فيما مجموعه ٠٦١ ٨٧٩ ١٤٦ متراً مربعاً من الأراضي شرق الجدار الرملي (بما يشمل إزالة الألغام والمسح)، وعن تحديد وتدمير ٨١٥ ٣٩ من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. كما زودت اللجنة بالجدول التالي الذي يلخص النفقات المتكبدة في إطار الأنشطة المتعلقة بالألغام منذ بدء البرنامج.

النفقات منذ بداية أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	الإنفاق
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٧٢,٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٣٢,٨
٢٠١١/٢٠١٠	١ ١٨٣,٧
٢٠١٢/٢٠١١	٢ ٣٠٦,٩
٢٠١٣/٢٠١٢	٢ ٨٩٤,٣
٢٠١٤/٢٠١٣	٣ ١٠٠,٠
٢٠١٥/٢٠١٤	٣ ١٢٨,٦
٢٠١٦/٢٠١٥	٣ ١٧٨,٢
٢٠١٧/٢٠١٦	٣ ٢٦٤,٦
٢٠١٨/٢٠١٧	٣ ٢٦٥,٢
٢٠١٩/٢٠١٨	٣ ٢٦٥,٢
المجموع	٢٦ ٧٩١,٥

(أ) حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

٤٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ٣٩ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص التكاليف التشغيلية.

خامساً - مسائل أخرى

التوازن بين الجنسين

٤٣ - زودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين توزيع أفراد البعثة حسب نوع الجنس (النسبة المئوية). وتلاحظ اللجنة انخفاض مستوى تمثيل المرأة، لا سيما في فئتي موظفي الخدمة

الميدانية والموظفين الوطنيين، وتشجع البعثة على تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين المدنيين.

توزيع الموظفين المدنيين حسب نوع الجنس حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

(بالنسبة المئوية)

الذكور	الإناث	
٦٧	٣٣	ف-٥ فما فوق
٧٥	٢٥	ف-١ إلى ف-٤
٨٤	١٦	الخدمة الميدانية
١٠٠	صفر	موظف فني وطني
٨١	١٩	وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة
٦٩	٣١	متطوعو الأمم المتحدة (الدوليون)

٤٤ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نسبة النساء في صفوف المراقبين العسكريين للأمم المتحدة قد زادت من ٦ في المائة إلى ١٨ في المائة، بفضل النداء الذي وجهه الممثل الخاص للأمين العام بشأن الصحراء الغربية إلى البلدان المساهمة بقوات لنشر عدد أكبر من المراقبات العسكريات في صفوف البعثة، وبفضل الجهود التي بذلتها البعثة لتحسين مرافق الإقامة والظروف المعيشية. وترحب اللجنة بالتقدم المحرز وتشجع البعثة على مواصلة بذل هذه الجهود.

المكاسب في الكفاءة

٤٥ - يشار في وثيقة الميزانية إلى أن تنفيذ مشروع النظام المحين لتوليد الكهرباء باستخدام الديزل والطاقة الشمسية في أحد مواقع الفريق العسكري وفقاً لخطة العمل البيئي للبعثة سيحد من الاعتماد على مولدات الكهرباء أثناء ساعات النهار. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يمكن هذا النظام، بعد التنفيذ الكامل، من تحقيق وفورات تناهز ١٧ ٥٠٠ دولار في السنة عن طريق تخفيض الطلب على الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة، وتخفيض تكاليف الوقود وتكاليف نقل الوقود وصيانة مولدات الكهرباء (انظر A/73/737، الفقرة ٥٧). وتشجع اللجنة الاستشارية البعثة على مواصلة السعي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة ووفورات في استهلاك الطاقة.

إعادة هيكلة المرافق الطبية

٤٦ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المرافق الطبية للبعثة أعيدت هيكلتها (دون أن تترتب على ذلك أية آثار في الميزانية) لتمكين البعثة من تزويد كل موقع من مواقع الأفرقة بمساعدين طبيين بغية تحسين الخدمات الطبية التي توفرها البعثة (انظر أيضاً الفقرة ٢٥ أعلاه). وترحب اللجنة بالجهود المبذولة لتحسين الخدمات الطبية التي توفرها البعثة، وهي على ثقة من أن الأمين العام سيقدم في تقريره المقبل مزيداً من التفاصيل عن هياكل وأداء الخدمات الطبية للبعثة (انظر أيضاً A/71/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرة ٣١٣).

سادسا - خلاصة

٤٧ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في الفرع خامسا من تقرير الأداء (A/73/617). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٥٧٥ ٣٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٥١٠ ٣٠٠ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤٨ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ في الفرع رابعا من الميزانية المقترحة (A/73/737). ومع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ ٢٢ ٠٠٠ دولار من ٤٠٠ ٣٦٩ ٥٦ دولار إلى ٤٠٠ ٣٤٧ ٥٦ دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ٤٠٠ ٣٤٧ ٥٦ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/617)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/737)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/850)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/750)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/776)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/789/Add.1/Rev.1)
- قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٧١ و ٣٠١/٧٢ المتعلقان بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية
- قرار مجلس الأمن ٢٤٤٠ (٢٠١٨) و ٦٩٠ (١٩٩١)